مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٤٩٢**

الجمعة، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كولبي	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيدة فو
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيدة ماهوفي سام
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المكسيك	السيد أغيلار سبنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد غوكول
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

حماية المدنيين في الصراعات المسلحة

02-28783 (A)
0228783

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كينزو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أوشيما إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وفي هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كيترو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. أعطي الكلمة للسيد أوشيما.

السيد أوشيما (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن الشكر لكم، يا سيدي الرئيس، على إعطائي الفرصة لكي أخاطب المجلس مرة أخرى بشأن قضية حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

أنا على علم بالشواغل المتصلة بعدد القضايا الموضوعية التي وُجه انتباه المجلس إليها في السنوات الأخيرة. بيد أني أعتقد، نظرا للتهديدات اليومية التي يواجهها المدنيون في صراعات كثيرة حول العالم، بأن المهم إبقاء هذه القضية ذات الشأن في موضع الصدارة وبشكل أكيد في جدول أعمال المجلس. والمهم أن يتخذ إجراء حاسم وفي الوقت المناسب لوضع نهاية لمعاناة الملايين من الأبرياء ضحايا الحروب، بمن فيهم الكثير من النساء والأطفال.

ولنضرب مثالا على ذلك الشرق الأوسط، حيث أدى تصاعد العنف إلى مقتل العديد من المدنيين خلال الأيام القليلة الماضية. وقال الأمين العام في البيان الذي أدلى به أمام المجلس في ١٢ آذار/مارس، ”لقد ارتفع عدد الخسائر من قتلى وجرحى، وخصوصا بين المدنيين الأبرياء إلى مستويات يمكن أن توصف، بدون أي مبالغة، بأنها مروعة“ (S/PV.4488، الصفحة ٢). وأكد على وجه التحديد أن استخدام إسرائيل للأسلحة الثقيلة بشكل متزايد في مناطق المدنيين، أدى إلى جعل حياة المدنيين الفلسطينيين الذين سبق وتعرضوا لمشاق جسدية واقتصادية حادة أكثر صعوبة إلى حد بعيد. ولا بد من وقف ذلك. وقال أيضا للفلسطينيين إن الأعمال الإرهابية وكل عمليات التفجير الانتحارية والاستهداف المتعمد والعشوائي للمدنيين أمر بغيض أخلاقيا. وقال لا بد من وقف جميع الأعمال الإرهابية وكل عمليات التفجير الانتحارية. وفي ظل هذه الخلفية يمثل قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) خطوة هامة لإعادة التأكيد على ضرورة ضمان سلامة المدنيين وضمان احترام قواعد القانون الدولي المقبولة عالميا في منطقة الشرق والأوسط. بيد أننا ما زلنا نشعر بالقلق.

أو فلنأخذ السودان مثالا، حيث نشعر جماعيا بالاستياء من نمط الهجمات الأخيرة التي تعرض لها المدنيون، والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية وتعرضت لها المرافق، بما في ذلك الهجمات المُخجلة على المدنيين الذين اجتمعوا في مواقع توزيع الغذاء أو بالقرب منها. ولقد أعلنت الأمم المتحدة عن قلقها البالغ إزاء تلك الهجمات، وبعد ذلك

أوقف أحد البلدان المانحة الرئيسية – الولايات المتحدة – تنفيذ خطة دانفورث، الرامية إلى زيادة إمكانيات إيصال المساعدة الإنسانية في السودان، حتى يحين الوقت الذي تظهر فيه حكومة السودان التزامها بالتحقيق في الحوادث ووضع تدابير تصحيحية موضع التنفيذ. ولذلك، نحن نرحب بالاتفاق المؤرخ ١٠ آذار/مارس المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان الرامي إلى إنشاء بعثة دولية للتحقيق في التقارير الواردة عن الهجمات التي وقعت ضد المدنيين غير المسلحين. ونحن في انتظار إحراز نتائج ملموسة.

وفي أنغولا، عدد المشردين يزيد على ثلث عدد السكان – أي زهاء ٤,٦ مليون نسمة – نتيجة لصراع دام أكثر من ٣٠ عاما. وحدث المزيد من حالات التشرد خلال الأسابيع القليلة الماضية منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتُها أمام المجلس، الأمر الذي يعزى بصورة جزئية إلى الاستراتيجية العسكرية للحكومة. ولهذا يعد إعلان الحكومة وقف إطلاق النار في ١٣ آذار/مارس تطورا جديدا. ونقوم حاليا برصد تنفيذه، وأرجو أن يُظهر المجلس التزامه ودعمه في هذا السياق.

وفي هذا السياق، أود أن أعلق على المزاعم الخطيرة بالاستغلال الجنسي للأطفال في مخيمات اللاجئين في ليبريا وسيراليون وغينيا. وعلى غرار الأمين العام، أشعر ببالغ القلق إزاء هذه المزاعم. وحسبما يعلم أعضاء المجلس، فقد أصدر الأمين العام توجيهاته بإجراء تحقيقات في تلك المزاعم تتسم بالشمول وفي أسرع وقت، وباتخاذ، حسب الاقتضاء، إجراءات تصحيحية ترمي إلى تعزيز حماية النساء والأطفال. وكرر الأمين العام التأكيد أيضا على سياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن أية إجراءات كهذه يرتكبها أي شخص يعمل للأمم المتحدة أو يرتبط بها. ونتيجة لذلك، استهل على الفور مكتب خدمات الرقابة الداخلية التحقيق في تلك المزاعم بهدف التوصية باتخاذ إجراء علاجي ضد أي أفراد يتبين أنهم ارتكبوا أعمالا كهذه. وستعلن نتيجة التحقيق على الملأ في تقرير يقدم إلى الجمعية العامة. وطُلب من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومن موظفي الحماية والمديرين الميدانيين الأقدم أن يتخذوا على الفور تدابير لتعزيز حماية الأطفال في مخيمات اللاجئين في غرب أفريقيا وفي أماكن أخرى.

وإضافة إلى ذلك، وبصفتي مُنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، طالبتُ بإلحاح بأن تضع الوكالات ذات الصلة تدابير وسياسات لمنع الأعمال العدوانية ضد كل النساء والأطفال الذين تقدم إليهم تلك الوكالات خدماتها، وذلك بالتعاون الوثيق مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومنسقي الشؤون الإنسانية في الميدان. وكخطوة أولى، أنشأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في يوم الأربعاء من هذا الأسبوع فرقة عمل لوضع مقترحات سريعة للقيام على الفور بتعزيز حماية الأطفال من الإساءات الجنسية في مخيمات اللاجئين.

وبالرغم من أن هذه المشاكل والأوضاع، ضمن مشاكل وأوضاع أخرى، ما تزال تقتضي أن نوليها الاهتمام العاجل، من الأهمية بمكان ألا نغض النظر عن التقدم المحرز في السنوات الأخيرة بصدد تعزيز حماية المدنيين، والذي أحرزه كل من المجلس والمجتمع الدولي، على النطاق الأوسع، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية العديدة.

أولا، فيما يتصل بالتقدم المحرز، فإن نظر مجلس الأمن ماضيا في هذه القضية أسفر في حالات كثيرة عن تخفيف ملموس في حدة معاناة الناس. فعلى سبيل المثال، تم إدماج مستشارين في مجالي شؤون الأطفال وقضايا الجنسين في بعثات حفظ السلام. وطالبت بصورة متزايدة قرارات المجلس التي صدرت مؤخرا، بإمكانية وصول العاملين في مجال الشؤون الإنسانية إلى السكان الضعفاء، وصولا آمنا

ودون عوائق. وينظر المجلس أيضا في مسألة فرض جزاءات أكثر استهدافا ومصممة بحيث تحد من آثارها الإنسانية غير المقصودة. وينبغي ملاحظة أن نظر المجلس في قضية الحماية قد زاد الوعي في منظومة الأمم المتحدة وخارجها بشأن الخطوات والمبادرات المختلفة الكثيرة التي يمكن اتخاذها لتخفيف معاناة الناس، ومن ثم، قد وسع ''مجموعة وسائله'' للتصدي للصراعات في أرجاء العالم. وبالفعل فقد ساهمت المبادئ والمعايير التي تطالب بها وتضعها منظومة الأمم المتحدة في أماكن كثيرة في تعزيز حماية المدنيين بصورة مباشرة.

وثانيا، استلهاما على الأقل بروح الـ ٥٤ توصية المتضمنة في التقريرين الأخيرين للأمين العام بشأن هذا الموضوع، تم اتخاذ مبادرات إيجابية كثيرة لتعزيز حماية السكان المدنيين على أرض الواقع. وأود أن أذكر فقط عددا قليلا منها.

في سيراليون، تم تسريح ونزع أسلحة زهاء ٥٠٠ ٤٦ من المقاتلين، تسليما بأهمية تحسين أوضاع الأمن من أجل بناء سلام دائم. وهم الآن على استعداد لكي يعاد إدماجهم في مجتمعاهم المحلية. وإضافة إلى إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في الماضي وإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، تشكل هذه المبادرة علامة لها شأنها من أجل إقرار السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالاشتراك مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعزل ما يزيد على ١ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين وأسرهم عن السكان المدنيين اللاجئين وقامت بنقلهم إلى موقع جديد. وهذه جهود ضرورية للمحافظة على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين وضمان سلامة وأمن اللاجئين والسكان المحيطين بهم.

وكنقطة ثالثة على الجانب الإيجابي، أود القول إن زيادة الحوار والشراكات بين الوكالات، من خلال بذل جهود منسقة، بدأت تأتي بنتائج مشجعة. وقام مكتبي، وهو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتشكيل فريق عامل يتألف من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة يعمل على وضع مبادئ توجيهية للعاملين في مجال المعونة تتصل بشروط مشاركتهم مع الجماعات المسلحة في تقديم المساعدة الإنسانية والحماية. وستستند المبادئ التوجيهية إلى أفضل الممارسات والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. ويرمي الهدف إلى ضمان وضع معايير مشتركة للعاملين في مجال الشؤون الإنسانية عندما يشاركون في حوار منظم مع تلك الجماعات بغية تحقيق إمكانية وصولهم إلى السكان الضعفاء وإلى الحيز المكاني اللازم للعمليات الإنسانية.

وبالمثل، قام مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلّح، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية بإنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات يتولى النظر في قضايا حماية الطفل ضمن إطار عمليات الأمم المتحدة لصنع السلام، وحفظ السلام وبناء السلام. كما دعت اليونيسيف ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلّح وإحدى المنظمات غير الحكومية السويدية إلى عقد اجتماع لفريق عامل غير رسمي لتدريب حفظة السلام لإصدار مجموعة تدريبية بشأن مسائل حماية الأطفال، ستستعملها جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأخيرا، نحن راضون عن إحراز تقدّم في تصديق البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل

المتعلق باشتراك الأطفال في الصراع المسلّح. ولم يبق إلا خمسة تصديقات لبدء نفاذ المحكمة الجنائية الدولية.

وتبرز كلّ هذه المبادرات التقدّم الذي أحرز في جهودنا الرامية إلى تحسين حماية المدنيين، إلا أنها تبين كذلك الحاجة المستمرة لإبقاء هذه القضية مدرجة في جدول أعمال المجلس.

وإننا ندرك أنّ إحراز تقدّم في تنفيذ التدابير المشار إليها في توصيات الأمين العام يعتمد على مدى مراعاة هذه المسألة في العمل اليومي للمنظمة - ضمن المجلس والأمانة العامة على السواء. ويسرني بهذا الصدد أن أعلم المجلس بالتقدّم الذي أحرز بشأن مبادرتين هامّتين وهما: أولا، وضع المفكرة؛ ثانيا، الاتفاق على إجراءات موحدة للتنفيذ بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام من أجل تيسير توثيق التعاون بشأن المسائل التي تتعلق بحماية المدنيين في تصميم عمليات حفظ السلام. وكان رئيس المجلس قد طلب اتخاذ كل من هذين الإجراءين في رسالته الموجهة إلى الأمين العام المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

أولا، تم في مثال لم يسبق له مثيل للتعاون التفاعلي بين المجلس والأمانة العامة، وضع مفكرة ستكون قائمة للتدقيق لأعضاء المجلس لدى نظرهم في إنشاء أو تغيير أو إنهاء أي عملية من عمليات حفظ السلام. وتمثّل المفكرة الخبرة المتراكمة للعديد من الكيانات ضمن منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي بالإضافة إلى الشركاء الرئيسيين الآخرين في مجال الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان.

وقد كانت المفكرة موضوع مشاورات مستفيضة، على مستوى الخبراء، مع أعضاء مجلس الأمن. وأود في هذا المجال أن أشيد بالنرويج لما أبدته من قيادة حكيمة وكرم في توجيه المناقشات غير الرسمية. وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحي لعلاقة العمل القوية والروح التعاونية، اللتين قامت الأمانة العامة ومجلس الأمن بتعزيزهما أثناء هذه العملية.

ولقد جاهدنا معا لوضع وثيقة مختصرة وغنيّة بالمعلومات المفيدة على السواء، وتظل في الوقت نفسه عملية وقابلة للتطبيق في نطاق واسع من الحالات والاحتياجات التي تظهر أثناء أي صراع مسلّح. ويتوخى أن تكون وثيقة ''حيَّة'' ستستكمل بانتظام في جهد تعاوني مستمر بين المجلس والأمانة العامة.

وتحدد المفكرة ١٣ هدفا رئيسيا لحماية المدنيين في الصراع المسلّح والمسائل الرئيسية المقابلة لها التي يتعين النظر فيها لبلوغ تلك الأهداف. كما تتضمن قائمة بالإشارات إلى قرارات مجلس الأمن الخاصة بكل بلد والقرارات المواضيعية والبيانات الرئاسية السابقة التي تتعلق بكلّ هدف من هذه الأهداف. ويتوخى أن يكون هذا العمل دليلا مرجعيا سريعا وسهل الاستعمال لأعضاء المجلس لدى قيامهم بوضع أي ولاية لعمليات حفظ السلام. وقد يكون أيضا جزءا من الذاكرة المؤسسية لأعضاء المجلس. وستقوم بالنسبة للأمانة العامة مقام قائمة مناسبة للتدقيق، وسترشدنا لدى اضطلاعنا بعملنا اليومي وتقديم التقارير عن حماية المدنيين، في الميدان والمقر على السواء.

كما تتصدى المفكرة لطلب آخر للمجلس. وأذكر أن بعض أعضاء المجلس قد طلب إلي، أثناء الإحاطة الإعلامية التي قدمتها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، النظر في سبل إدماج أربع مناقشات مواضيعية مترابطة وهي حماية المدنيين في الصراع المسلح؛ والمرأة والسلم والأمن؛ والأطفال في

الصراع المسلح؛ ومنع وقوع الصراعات. وستوفر المفكرة في رأيي، على الأقل جزئيا، إطارا مفيدا للنظر في هذه المسائل التكميلية المترابطة.

وأخيرا، نعتزم عقد حلقات عمل ودورات تدريبية بشأن مسألة حماية المدنيين – بما في ذلك التطبيق العملي للمفكرة – لموظّفينا الميدانيين والمسؤولين الحكوميين من المستوى المتوسط، والمؤسسات الأكاديمية، وأرباب المهن في مختلف أنحاء آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في الشهور القادمة من أجل تعزيز مراعاة مسائل الحماية في عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسات. وإننا نتطلع إلى اشتراككم الفعال في جعل هذه المفكرة أداة عملية ودائمة وفعّالة من أدوات اتخاذ القرارات في المجلس.

وكما ذكرت من قبل، فإن تعزيز حماية المدنيين في تصميم عمليات حفظ السلام وتخطيطها وتنفيذها يقتضي توثيق التعاون بين جميع أجزاء الأمم المتّحدة، وبشكل خاص بين إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ولبلوغ هذا الهدف، توصلت مع زملائي من إدارة عمليات حفظ السلام إلى تفاهم بشأن كيفية كفالة إيلاء مسائل الحماية اهتماما كافيا ومنتظما في الإحاطات الإعلامية أو التقارير التي تتعلق بعمليات حفظ السلام.

وسيعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من خلال مركز التنسيق التابع له والمعني بحماية المدنيين، على كفالة ضم خبرته الخاصة وقدراته التحليلية وخبرات وقدرات الشركاء المعنيين، بما في ذلك الخبرات والقدرات المستمدة من إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، إلى خبرات وتجارب إدارة عمليات حفظ السلام الطويلة المدى في تصميم وتنفيذ بعثات حفظ السلام. ونحن نأمل في هذا الصدد أن يؤدي هذا التعاون المعزز إلى مساعدة المجلس، بتزويده عند الاقتضاء بإحاطات إعلامية تكميلية بشأن الشواغل المحددة المتعلقة بالحماية، أثناء مداولاته المتعلقة بإنشاء أو تغيير أو إنهاء أي عملية من عمليات حفظ السلام.

وقبل أن أختتم كلامي، أودّ أن أطلعكم على نحو موجز على آخر التطورات المتعلقة بالتقدّم المحرز في إعادة تنظيم توصيات الأمين العام التي يتوفر بشأنها توافق في الآراء، على النحو الذي يتجلى في القرارين ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠). وسأشير إلى هذه العملية، لما فيه فائدة الجميع، ''كدليل تفصيلي'' – فهي تعيد تنظيم توصيات الأمين العام إلى مواضيع مختلفة، وتحدد المؤسسات المسؤولة عن التنفيذ، وتحدد الخطوات الضرورية التي يتعين اتخاذها من أجل هذا التنفيذ، بما في ذلك الخطوات اللازمة للتعاون والتنسيق.

للمساعدة في إعداد الدليل التفصيلي، واصل مكتبي مناقشات المائدة المستديرة التي شرع بها في الخريف الماضي، بإضافة اجتماعين أو أكثر، عقدا في شباط/فبراير وآذار/مارس بمشاركة جميع أعضاء مجلس الأمن المهتمّين بالأمر. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن امتناني لحكومتي النرويج وكندا على توفير الدعم المالي الضروري لعقد هاتين المناسبتين. وقد ساهمت الموائد المستديرة، كما في السّابق، في زيادة الوعي بأهمية المسائل المتعلقة بحماية المدنيين بالنسبة لقضايا السلام والأمن، وأسفرت عن توصيات قيمة وأفكار للمناقشة. وستتاح تقارير المقرّرين عن هذه الاجتماعات إلى أعضاء المجلس قريبا.

وفي هذه الأثناء، أودّ أن أبرز عددا يسيرا من النقاط الرئيسية التي انبثقت عن اجتماعات المائدة المستديرة هذه. فقد أكّد المشاركون التحديات التي تواجه العمليات الإنسانية من جراء الطمس المتزايد للتمييز بين المدنيين والمقاتلين في مناطق الصراع، وخصوصا في مجالي الوصول والسلامة. ولاحظوا الخسائر المتزايدة من الوفيّات بين

المدنيين في السنوات الأخيرة ووتيرة وشدّة الاعتداءات على موظفي وممتلكات الشؤون الإنسانية. وأبدى كثير من المشاركين قلقهم من أن ذلك قد يشير إلى ازدراء متزايد لمعايير القانون الإنساني الدولي. وأخيرا، فقد تأكد للدول الأعضاء أنه في مواجهة الحقائق التي تتكشف عنها الصراعات الجارية حاليا، وعلى الرغم من التحديات الخطيرة للسلم والأمن في بلدانها، فإن عليها أن تتمسك بالمعايير الإنسانية والقانونية التي تقررت على مدى الخمسين سنة الأخيرة، وأن تواصل النهوض بتلك المعايير.

وبينما تعبر جميع الأنشطة التي وصفتها عن التقدم المحرز في جهودنا المشتركة، فإنها لا يمكن أن تكون بديلا عن استعداد المجلس للعمل بحسم من أجل الرد على كل ما يسترعى انتباهه من شواغل. وعلى الرغم من أن المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين تقع أولا وأخيرا، على عاتق الحكومات والجماعات المسلحة المعنية بحالات الصراع، فإن الإجراء السريع من المجلس أمر لا غنى عنه عندما لا تحترم الحكومات تلك المسؤوليات أو تنتهكها عامدة متعمدة.

وختاما، فإنني أتطلع إلى العمل عن كثب مع مجلس الأمن من أجل الانتهاء من الدليل التفصيلي في الشهور المقبلة ومن الاستكمال المنتظم للفكرة. وآمل أن يعمل التفاهم بشأن إيجاد تعاون أوثق بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبين إدارة عمليات حفظ السلام، بالتعاون المستمر مع شركائنا الإنسانيين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، على الإسهام بشكل أكبر في تعزيز حماية ملايين المدنيين الذين يقعون في براثن مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم. وآمل أن نتمكن في ذلك الصدد، أثناء الإحاطة الإعلامية المقبلة للمجلس حول هذا الموضوع، من تسجيل المزيد من الأمثلة على التقدم المحرز وأتطلع إلى التقرير المقبل الذي سيقدمه الأمين العام بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد أوشيما على العرض الذي قدمه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى بلدي.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كيترو أوشيما على إحاطته الإعلامية الشاملة.

أحيانا يتساءل الناس في مجلس الأمن، بل وخارج المجلس في الواقع، عن أهمية هذه المناقشات المواضيعية. وفي اعتقادي أننا لسنا بحاجة إلى أن نطرح هذا السؤال اليوم. فهذه المناقشة لها ما يبررها تماما. وسأعطي مجرد رقم واحد لإثبات هذه الحقيقة. خلال الحرب العالمية الأولى، بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٨، بلغت نسبة الضحايا من الجنود ٩٥ في المائة. أما اليوم فإن ٩٥ في المائة من ضحايا الصراعات هم من المدنيين. هناك إذن تغيير جذري في الحالة، الأمر الذي دفع المجلس، عن حق، إلى مناقشة كيفية وجوب التصدي لهذه الظروف الجديدة. ويتحمل المجلس مسؤولية أساسية، بموجب الميثاق بالطبع، عن صون السلم والأمن الدوليين. وهو يستجيب كلما أمكنه ذلك، من خلال طريقة التصرف الأولى المخولة له، وهي أسلوب التدخل المباشر في الصراعات.

ولكن هناك، في حقيقة الأمر، ما يقرب من ٥٠ صراعا يجري في العالم اليوم، سواء بين الدول أو داخلها، وأكثر من نصف هذه الصراعات تجري في أفريقيا. وبالإضافة إلى عملنا الدبلوماسي أو في الميدان، علينا إذن أن نتساءل عن كيفية حماية السكان المدنيين في ظل هذه الصراعات والذين باتوا الآن الضحايا الأساسيين لهذه الصراعات.

ويتزايد انشغال المجلس بالعمل على التصدي لأسباب هذه الصراعات والعناصر المستخدمة في استمرارها. وفيما يتعلق بالعناصر، فإنني أفكر بصفة خاصة في الأسلحة

الصغيرة. وأعتقد أن لدينا أسبابا تدفعنا لأن نشرع في الاضطلاع بالمهمة الضخمة، مهمة مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، التي تتسبب إلى حد بعيد في وقوع أكبر عدد من الضحايا. ونحن منشغلون أيضا بوقف المصادر التي تغذي هذه الصراعات، وإنني أفكر هنا في ماس الصراع وفي نهب الموارد الطبيعية. وقد أشار السيد أوشيما، في هذا الصدد، إلى الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقيل إن هناك ثلاثة ملايين شخص راحوا ضحية لهذا الصراع على مدى ثلاث سنوات، معظمهم من المدنيين، ولم يكونوا ضحايا للصراع المسلح مباشرة، وإنما ضحايا للعواقب الناجمة عن هذا الصراع، ضحايا للسخرة في الأساس.

ونظرا لأنني بصدد موضوع جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي لي أن أشير إلى أن أحدث المعلومات المتوفرة لدينا عن القتال في إقليم موليرو تتسم بالخطورة بصفة خاصة. ويبدو أن هناك سبع كتائب من القوات الرواندية - تضم على الأقل ١٠ ٠٠٠ شخص - تشارك في أعمال هجومية في منطقة البحيرات الكبرى والطرق البرية المتاخمة. وهذا الهجوم يشكل عملا عدوانيا ضخما ويؤذن باستئناف الحرب. ومن غير المقبول أن تعجز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن إلقاء الضوء على ما يجري الآن في موليرو. إننا نواجه استئناف الحرب، ويجب على البعثة أن تزودنا بمعلومات عما يجري.

وفضلا عن أفريقيا، هناك الشرق الأوسط بطبيعة الحال. كيف نعجز عن القول إن اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب يجري انتهاكها على نحو خطير بصفة منتظمة في الشرق الأوسط.

وهناك موضوع واحد يتعين أن نواصل العمل بشأنه. إنني أتكلم عن مسألة الجزاءات، وهي أداة متاحة للمجلس. وقد تكون مشروعية الجزاءات أكثر قبولا إذا لم ينجم عنها آثار جانبية على السكان المدنيين. نحن بدأنا العمل بشأن هذا الجانب من جوانب المسألة من خلال وضع جزاءات أفضل تحديدا للهدف والمدة. وفي اعتقادي أننا بحاجة إلى مواصلة العمل بشأن ذلك الموضوع من خلال فكرة الاستثناءات الإنسانية، ضمن أمور أخرى، وهو أمر يستحق مزيدا من الدراسة.

وبصفة عامة، فإن إلقاء نظرة على قائمة القرارات الطويلة المذكورة في مرفق المذكرة قد يفضي بنا إلى أن نتساءل عما إذا كنا نسمح بالعجز الموجود اليوم. وأنا لا أرى ذلك. ففي اعتقادي أن المذكرة تبين ما الذي بقي مما يتعين القيام به والتقدم الذي أحرزه المجلس فيما يتعلق بتزويد نفسه بأداة، أو بمجموعة أدوات إذا شئت القول، لمساعدتنا، ولمواصلة مساعدتنا، على التصرف على نحو أكثر فعالية وبطريقة أكثر تحقيقا للهدف. وسنكون بحاجة لإثراء المذكرة وملاءمتها مع الظروف القائمة ونحن نمضي قدما في مناقشتنا. وعلينا أيضا، أن نتأكد أن المجلس، بمساعدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قد أقام تنسيقا أفضل مع مختلف أصحاب المصلحة الدوليين - وأشار السيد أوشيما إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيره من الوكالات، حتى يمكن أن يقل عدد النساء والأطفال بشكل مطرد في صفوف ضحايا الصراعات.

وفي الختام أود أن أتوجه بإشادة ثلاثية. أولا وقبل كل شيء للأمين العام، الذي نبهنا في تقريريه لعام ١٩٩٩ و ٢٠٠١ وبحق عن هذا الموضوع وعبأنا لمواجهته؛ وثانيا، أود أن أشيد بالسيد كيترو أوشيما، الذي واصل عمله مع المجلس على نحو منهجي وفعال لتقييم الحالة واستحداث وسيلة مفيدة نستعين بها. وأخيرا، أود أن أشيد بكم يا سيدي الرئيس. فقد قدمتم دعمكم لهذا الموضوع بما عرف عنكم من موهبة، كما أنكم كفلتم قدرة النرويج على حشد طاقتها لهذه القضية النبيلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى بلدي.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إننا نحترم الطلب الذي قدمتموه، سيدي، في بداية رئاستكم بأن تكون البيانات قصيرة ومركزة. ويجب أن أشكركم على ضمان تعميق فهم المجلس لهذا الموضوع الهام. والبيانات الرئاسية الصادرة منذ شباط/فبراير ١٩٩٩ وما بعد ذلك والقراران ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) قُدرت جميعها بوصفها علامات بارزة هامة. ولذلك نرحب بأن تدفع هذه المناقشة وإعداد المذكرة تحركنا إلى الأمام من مرحلة العبارات العامة عن الاهتمام بموضوع حماية المدنيين في الصراع المسلح التي استمعنا إليها في مناقشات سابقة.

والالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول أو الحكومات في إعلان الألفية هي أيضا وثيقة الصلة جدا بهذه المناقشة. فلقد تعهدت الدول الأعضاء في ذلك الإعلان بأن تحقق ''توسيع نطاق حماية المدنيين في حالات الطوارئ المعقدة، وتعزيز هذه الحماية'' (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ٢٦). إنها خطوة هامة إلى الأمام، ولقد نوهت بأهمية ذلك الالتزام بيانات الأمين العام المعنية بهذا الموضوع الصادرة منذ ذلك الحين. ودعا تقريره الصادر في آذار/مارس ٢٠٠١ عن حماية المدنيين في الصراع المسلح (S/2001/331) إلى إرساء ثقافة المنع، وهي فكرة تعطي حيوية وهدفا للحاجة إلى مذكرة تساعدنا في التفكير في المستقبل.

ولن أعلق صباح اليوم على أمثلة معينة حول العالم. إذ أن العرض المفيد جدا الذي تلقيناه من وكيل الأمين العام يعطي بعض الأمثلة التوضيحية على أماكن العيب.

ونود كثيرا أن نشكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاءه في الأمم المتحدة على جهودهم في إعداد المذكرة المعروضة علينا الآن. ولكن النقطة هي أنها تمثل خطوة هامة إلى الأمام في التحرك العملي الذي يمكن أن نقوم به إلى جانب البلاغة التي مارسناها في المناقشات السابقة. وفي الوقت الذي يصبح فيه المجلس أكثر اطلاعا بشكل منتظم على العديد من القضايا الواردة في المذكرة - وهنا يبدر إلى ذهني الدور الخاص للنساء والأطفال في الصراع - اقترح أن نتغاضى في بعض الأحيان عن قضايا أخرى عديدة. وأحد الأمثلة الآثار الغادرة للألغام الأرضية على المدنيين. المثال الآخر هو دور وسائل الإعلام والمعلومات. كما أن استغلال الموارد الطبيعية وأثرها في إطالة الصراعات، وبالتالي آثارها في المدنيين المتورطين في تلك الصراعات، مثال آخر.

وكما تُظهر صراعات نشبت مؤخرا وصراعات دائرة - ولقد أعطانا وكيل الأمين العام أمثلة صباح اليوم - تكمن في كل من هذه القضايا إمكانية إلحاق الكثير من الضرر بحماية المدنيين. ولكن عادةً لا تُدرك آثارها المحددة إدراكا جيدا، وعادة ما تدرك كيف أنها أثرت على حماية المدنيين بعد أن يكون القيام بعمل علاجي قد تأخر كثيرا.

ومن المهم أن نفهم أن لكل هدف من الأهداف الرئيسية الواردة في الوثيقة أهمية، ليس للقطاع الإنساني في الأمم المتحدة فحسب. ونظرا للتفاعل المعقد بين هذه القضايا وإدارة الصراع، فإن لها أهمية أيضا في سياق حفظ السلم والأمن. لذلك تتطلب هذه القضايا، بحكم تعريفها، الاهتمام والبحث الملائمين من المجلس. وتؤكد المذكرة على ذلك بشكل مفيد.

ومن الأمثلة على ذلك أن المزاعم الأخيرة التي تحيط بسلوك موظفي الأمم المتحدة في غرب أفريقيا أوجزت القيمة المحتملة للمذكرة في إبراز شواغل الحماية ذات الصلة، وبذلك فهي تعزز نهجا أكثر تنظيماً لعمليتنا التخطيطية.

وفيما يتعلق بتدريب قوات الأمن وموظفي الأمم المتحدة الآخرين المكلفين بتنفيذ أعمال المنظمة، نحن بحاجة إلى مدونات سلوك تجسد دعوة الأمين العام لعدم التسامح مطلقا في حالات إيذاء موظفي الأمم المتحدة للمدنيين. إننا بحاجة إلى أن نفهم ما يعنيه ذلك بالنسبة للمنظومة. وفي رأي المملكة المتحدة، يجب أن تكون لمدونة السلوك هذه قابلية تطبيق على نطاق المنظومة كلها، وأن تؤثر على كل من يعملون تحت الراية الزرقاء، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والشركاء المنفذون المرتبطون ببرامج الأمم المتحدة.

ومن الضروري أن تكون مدونات السلوك هذه شفافة وواضحة وموثوق بها، مؤكدة على ضرورة الإخضاع للمساءلة، وينبغي أن تكون مُنظمة بشكل سليم. ويمكن لهذه المدونات أن تساعد أيضا في منع نشوء مناخ الإفلات من العقوبة الذي يشجع على بيئة يمكن فيها حدوث جرائم وإساءات بشعة - وهذه نقطة وضحتها لنا بشكل محدد جدا مؤخرا المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء، السيدة كوماراسوامي، في حالة سيراليون، عندما كانت تتحدث أمام اجتماع لصيغة آريا قبل أيام قليلة.

وبعد أن عددنا القضايا المتعلقة بحماية المدنيين، نحن بحاجة إلى أن نسأل عن الكيفية التي ستُدخل بها المنظومة هذه القضايا في عملياتها التخطيطية. من الواضح أن تعزيز القدرات التخطيطية والاستراتيجية للأمم المتحدة سيكون أمرا هاما في التنفيذ العملي للكثير من الأفكار الواردة في المذكرة. ويسرني أن أسمع من السيد أوشيما عن حلقات العمل التي يخطط أن تنشر قواعد الممارسة السليمة بين موظفي الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى رسالة الرئيس الصادرة في حزيران/يونيه الماضي (S/2001/614)، التي دعت إلى إنشاء فرقة شاملة مشتركة بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام. ومن شأن هذه أن تكون خطوة واضحة للأمام نحو الإدماج الذي تدعو إليه المملكة المتحدة على الدوام.

لقد أعطانا وكيل الأمين العام تفاصيل مفيدة صباح اليوم عن التدابير التي تتخذها الأمانة العامة في كل هذه المجالات. وآمل أن يُقينا على علم بالتقدم المحرز في تعميم الشواغل التي تحددها المذكرة. وسنرحب بالإحاطات الإعلامية المشتركة في المستقبل من السيد أوشيما والسيد غينو في هذا الصدد.

ونحن بحاجة أيضا إلى الحرص على أن يكون هناك اتساق وتناسق بين مذكرتنا والدليل التفصيلي للتوصيات المنبثقة عن تقرير الأمين العام، الصادر في آذار/مارس ٢٠٠١ (S/2001/331)، وهو ما طلبناه أيضا في رسالة الرئيس الموجهة إلى الأمين العام في حزيران/يونيه الماضي.

ختاما لكلمتي، أود أن أسترعي الانتباه إلى الرسالة الافتتاحية التي تحدد بشكل معقول جدا الغرض من المذكرة والتي سنعتمدها صباح اليوم بوصفها بيانا رئاسيا. وليس المقصود بها فرض أو تقييد أعمال المجلس، أو المعاملة الانتقائية لأية نواح في الشواغل واسعة النطاق التي تجسدها القرارات العديدة المذكورة في المذكرة. وبالتالي ليس المقصود منها أن تكون قيدا صلبا على عملنا. بل المقصود بها أن تكون خلاصة وافية لقضايا قد تكون من اختصاص مجلس الأمن. وينبغي استكمال المذكرة كما تقتضي الضرورة، حتى يمكن استخدامها، على أساس كل حالة على حدة، بوصفها مجموعة أدوات في صياغة الردود الملائمة على الحالات التي تُعرض علينا.

هذه هي الروح التي ستستخدم بها المملكة المتحدة هذه الوثيقة. ونشجع أعضاء المجلس الآخرين على أن يحذوا حذونا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى بلدي.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أبدأ، سيدي الرئيس، بشكركم أنتم ووفدكم على إدراج هذه الإحاطة الإعلامية في جدول أعمال هذا الشهر. ونريد الإعراب عن الامتنان الخاص لحكومة النرويج على موقفها السامي في تناول موضوع حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

كما نود أن نعرب للسيد كيترو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة، على إحاطته الإعلامية. إننا نقدر العمل الذي تقوم به فرقة أمانته للاستجابة على طلبات مجلس الأمن فيما يتعلق بالموضوع المعروض علينا.

اليوم نُمنح أداة قيمة في شكل مذكرة ترشد مجلس الأمن لدى نظره في القضايا الإنسانية المتعلقة بولايات حفظ السلام. ونحن نرى أنه من خلال هذا الإجراء يصبح المجلس أكثر وعيا بالخسائر التي تنزلها الصراعات المسلحة بين أرواح المدنيين. وهي تذكرنا أيضا بأنه لا بد لنا أن نعمل بجهد أكبر لمنع وحل الصراعات. وهذا هو أفضل سبيل لتجنب المشقة والمعاناة اللتين نشهدهما في أنحاء عديدة من العالم اليوم.

ونرى أنه ينبغي التأكيد على أن هذه المذكرة أُعِدت بتشاور وثيق مع مجلس الأمن وأننا جميعا نسلم بالحاجة إلى تطبيقها على أساس كل حالة على حدة، آخذين في الاعتبار الاحتياجات المحددة لكل حالة صراع ولكل بعثة لحفظ السلام في الميدان. وستكشف لنا الممارسة عن الطريق الذي يتعين سلوكه للمضي قدما.

وأود أن أركز الانتباه على ثلاثة جوانب من الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد أوشيما، بغية توجيه بضعة أسئلة إليه بشأن تلك النقاط.

أولا، أعتقد أننا جميعا نشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات قيد التحقيق التي ارتكبت في مخيمات اللاجئين والمشردين في غرب أفريقيا. فبالإضافة إلى الطابع المهين الذي يتسم به هذا السلوك، أُلقِي الضوء على العلاقة المعقدة بين المثل العليا للخدمة الإنسانية، ونوعية تلك الخدمة في بعض المناطق وإدارة الأموال المستلمة من الجمهور لهذا العمل.

وأود أن أسأل السيد أوشيما عما إذا كان بوسعه أن يوضح الأمر، وفق ما ذكره السفير غرينيستوك، فيما يتعلق بمدونات سلوك الموظفين الدوليين، الذين يشعرون أحيانا أنهم ليسوا خاضعين للمساءلة من المجتمع.

وبطرح هذا السؤال، أود أن أسلط الضوء على جانبين. أولا، يحدونا الأمل ألا يجري تناول هذه المشكلة كمسألة تركز على غرب أفريقيا فقط، ولكن كمسألة تركز على حقيقة أن هذه مشكلة يمكن أن تنشأ أينما توجد أزمة إنسانية. ثانيا، إن المشكلة لا تعني العاملين في المجال الإنساني فحسب؛ إذ أثيرت أسئلة أيضا بشأن أفراد عمليات حفظ السلام.

ثانيا، أود أن أعلق على التسهيلات المقدمة للمنظمات الإنسانية للوصول إلى أكثر الناس تعرضا للخطر في حالات الصراع. ونشاهد اليوم حالات عديدة يصعب فيها الوصول - في أفغانستان، وأنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي مناطق أخرى. فهل لدينا أرقام محددة تقريبا فيما يتعلق بهذا الواقع المقلق؟ وما هي الآراء العامة للمجتمع الدولي بشأن هذه الحالة؟ وكيف يمكن تصحيحها، على أساس مبادئ القانون الدولي وخاصة المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢ المتعلق بتنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ؟

وأود أن أثير نقطة واحدة أخيرة تتعلق بعمل الأمانة العامة في المستقبل. نريد أن نؤكد الإسهام القيِّم في تفهم

تلك المسائل، وهو الإسهام الذي قدمته مناقشات المائدة المستديرة التي نظمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن المسائل الإنسانية، بغية إعداد دليل تفصيلي بشأن التنفيذ الفعلي للتوصيات الـ ٥٤ المتعلقة بحماية المدنيين التي قدمها الأمين العام، والمسؤوليات المؤسسية المتصلة بتلك التوصيات.

ويهمنا أن نسمع بعض الأفكار عن تفاعل المنظمات الإنسانية مع الجهات المؤثرة من غير الدول في حالات الصراع المسلح. وكلنا على علم بالعديد من حالات سوء المعاملة وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها هذه الجماعات يوميا، وحقيقة أن المجتمع الدولي يملك حدا أدنى من القدرة على الرد عليها.

ونفهم أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في جنيف كانت تدرس هذه المسألة، بغية إعداد بعض التوجيهات للعاملين بالأمم المتحدة. وربما يقول لنا السيد أوشيما شيئا عن هذا الأمر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي.

السيدة فو (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): أولا، اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في شكر وكيل الأمين العام أوشيما على إحاطته الإعلامية الشاملة والرئاسة النرويجية على جهود وفدها المبذولة لإبقاء المسألة الهامة المتمثلة في حماية المدنيين في الصراع المسلح في مرتبة عالية وثابتة في جدول أعمال المجلس. الواقع أن من المهم إعادة النظر في هذه المسألة من وقت إلى آخر لنسأل أنفسنا عما إذا كان ما ظللنا نقوله ونفعله يُحدث أثرا على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد، نود أن نوضح بسرعة ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بالدليل التفصيلي، فإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد أجرى عدة مناقشات للمائدة المستديرة بشأن هذا الموضوع حتى الآن. وكانت هناك تغذية استرجاعية ذات شأن من الوكالات ذات الصلة المشاركة في هذا العمل، ولكن على الرغم من أن من السهل على الوكالات تركيز الانتباه على المشاكل والثغرات، فقد كان تقديم توصيات باستخدام وسائل محددة للتنفيذ عملا أكثر صعوبة. ولذا قد يكون من المفيد إلقاء الضوء، في التقرير المتعلق بعملية الدليل التفصيلي الذي ستقدمه الأمانة العامة، على وسائل محددة للتنفيذ يمكن استخدامها لتنفيذ التوصيات.

ثانيا، نرحب باعتماد مشروع المذكرة، الذي سيحدث في وقت لاحق اليوم. ونعتقد أنها ستكون وسيلة مفيدة في النظر في المسائل الحالية والمستقبلية المتصلة بحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، نود أن نقترح إجراء استعراض لعمليات حفظ السلام الحالية مستخدمين المذكرة كقائمة ضبطٍ للتقييم.

وهذا يخدم غرضين: أولا، يتيح لنا تقييم ما إذا كانت عمليات حفظ السلام الحالية فعالة في حماية المدنيين وما إذا كانت هناك إمكانية إجراء مزيد من التحسينات لتوفير حماية أفضل لهم؛ وثانيا، يساعد على تقييم الفائدة العملية للمذكرة بوصفها مرشدا ومرجعا. وهذا من شأنه أن يساعدنا على تطوير المذكرة بوصفها وثيقة حية، كما أشار وكيل الأمين العام أوشيما.

وكما أكدنا باستمرار في كل مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع والمواضيع الأخرى ذات الصلة، لن يكون الحكم على المجلس مبنيا على عدد الوثائق التي نعتمدها بشأن مبادئ هامة ولكنها تجريدية، بل سيكون مبنيا على كيفية تطبيقنا لتلك المبادئ بطريقة متسقة على حالات الصراع الفعلية التي نتعامل معها. وللمساعدة على إجراء هذا الاستعراض، قد ترغب الأمانة العامة في إبقاء المجلس على علم بفائدة التطبيق

العملي للمذكرة الذي تخطط الأمانة العامة للقيام به، بما في ذلك من خلال قرارات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

ثالثا، سنسدي أفضل خدمة لحماية المدنيين إذا كنا نستطيع العمل قبل نشوب الصراع الوشيك. ولا ينبغي للمجلس أن يرد فقط عندما يحدث عنف واسع النطاق ولكن ينبغي أن يكون سبَّاقا إلى العمل، وأن يتصرف بشكل جماعي، لمنع نشوب هذا الصراع. و لم تترسخ بعد ثقافة المنع. وقد ظل المجلس يستمع إلى تقارير مخصصة عن النزاعات التي يمكن أن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أن ما يُفتقَد الآن وجود آلية بِنيوية يمكن إعمالها، عند تلقي هذه التقارير، لاحتواء نشوب صراع محتمل. وبالتالي قد يكون مما يستحق جهد المجلس أن يفكر في هذا الموضوع في مرحلة لاحقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة سنغافورة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليَّ.

السيد كور (آيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في شكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة المجلس العامة اليوم بشأن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح وأن أعرب أيضا عن تقديري الحار لعمل النرويج، ليس في الدفع إلى الأمام بالاتفاق المتعلق بالمذكرة التي سنعتمدها في وقت لاحق فحسب، ولكن أيضا لتركيز النرويج على هذا الموضوع في الآونة الأخيرة.

والملاحظات التي أبداها وكيل الأمين العام أوشيما في إحاطته الإعلامية تؤكد على الأهمية البالغة لمسألة حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. وقد أشار السفير ليفيت عن حق إلى أن ٩٥ في المائة من الضحايا في الحرب العالمية الأولى كانوا جنودا. وفي العقود الأخيرة، أصبحت أغلب الإصابات في العديد من أرجاء العالم تتعلق بالمدنيين.

وبالتالي، هذا يزيد من أهمية جعل حماية المدنيين في حالات الصراع مسألة ذات أهمية فائقة للمجلس.

ولهذا السبب، ترحب أيرلندا بشدة بالمذكرة التي سنعتمدها في وقت لاحق اليوم. وقد أشير في مقدمة الوثيقة بحق إلى أنه لا يقصد بها أن تكون بمثابة مخطط نموذجي؛ بل هي، كما قال متكلمون سابقون،صندوق للأدوات التي يمكن استخدامها. كما أننا نوافق على أن من الأهمية بمكان – وأعتقد أن وكيل الأمين العام، أوشيما – شدد على هذه النقطة أيضا، أن يجرى استعراض دوري في ضوء تقييماتنا وخبراتنا في ولايات حفظ السلام. ومع ذلك، فهذه الوثيقة تحليل للخطوات الرئيسية التي قد يحتاج المجلس إلى النظر فيها في إطار معالجته لهذه المسألة الهامة.

وفي العقود الأخيرة، وضعنا هيكلا مفصلا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. والآن، أصبح موضوع حماية المدنيين في الصراع المسلح في صدارة اهتماماتنا. وفي الوقت نفسه، علينا أن نمر بمرحلة الانتقال إلى وضع وتنفيذ ما يصفه الأمين العام في تقاريره بثقافة الوقاية وثقافة الحماية.

ويرحب وفدي بالملاحظات التي أدلى بها وكيل الأمين العام صباح اليوم بشأن الدليل التفصيلي وإعادة تنظيم التوصيات الـ ٥٤ الواردة في تقارير الأمين العام. ونعتقد أن مناقشات المائدة المستديرة كانت مفيدة للغاية ونرى من الأهمية، في هذا المضمار، أن نحقق مستوى رفيعا من التنسيق بين تقييمنا نحن ودراسة هذه المذكرة وأهدافها المتوخاة وما سينبثق عنها فيما يتصل بالدليل التفصيلي.

وثمة ثلاث أو أربع نقاط عامة أود التشديد عليها فيما يتعلق برأي أيرلندا.

أولا، من الواضح أن مجلس الأمن والجمعية العامة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية بحاجة للعمل معا وبشكل وثيق في هذا المجال. ومن الصحيح

كذلك أن الحكومات الوطنية تتحمل، بالطبع، المسؤولية الأساسية، لكن مسألة التنسيق وضمان وجود اتساق واسع النطاق في النهج المتبعة، أمر في غاية الأهمية. ولهذا السبب، أود أن أثني ثناء خاصا على العمل الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذا المجال. ولا يقتصر ذلك، على المستوى المعياري، على زيادة الوعي بالقضايا، بل ومن ناحية التنفيذ العملي للأهداف الهامة في هذا المجال. وقد تحقق الكثير بالفعل ونحن نقدر ذلك.

ثانيا، فيما يتعلق بمسألة العدالة – التي عقدنا قبل بضعة أسابيع اجتماعا مفيدا جدا حولها بين المجلس والممثلين الخاصين في الميدان – فهذه مسألة مهمة أبرزت في المذكرة بحق. لقد أصاب بيل بيركلي عندما ذكر في كتابه القبور لم تمتلئ بعد – وهي دراسة للحروب في أفريقيا صدرت في العام الماضي – أن العدالة ليست ردا على الطغيان فحسب، ولكنها نافذة تطل عليها. ولذلك، فإننا نعتبر هذا الموضوع مهما. وأيرلندا، من جانبها، تؤيد تماما استبعاد جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب من أحكام العفو العام وتحبذ لو أن المذكرة شددت على موضوع العدالة.

ولابد أن يبقى موضوع وصول المساعدة الإنسانية مسألة ذات أولوية أساسية، بالطبع. وإنني ممتن لوكيل الأمين العام للمعلومات المستكملة التي قدمها بهذا الشأن ولدراسة الفريق العامل عن مسألة التعامل مع المجموعات المسلحة.

وفيما يتعلق بحالة المشردين داخليا، فهذه مسألة ذات أهمية كبيرة أيضا وقد أبرزتها المذكرة. ويبقى شاغلنا الأساسي متمثلا في الظروف الإنسانية المزرية السائدة في كثير من البلدان. وقد ذكر وكيل الأمين العام أن عدد المشردين داخليا في أنغولا ٤,٦ مليون شخص. كما أشار وكيل الأمين العام إلى الوضع في السودان والهجمات التي وقعت مؤخرا. وفيما يتعلق بكيفية تحقيق الأهداف الواردة في المذكرة، سيكون هذا، بالتالي، موضوعا مهما في المرحلة المقبلة.

وأخيرا، فإن النساء والأطفال هم دائما الضحايا الأساسيين للصراع المسلح. لذا، وفيما يتعلق بالمسائل قيد النظر في المذكرة، نرحب بإدراج عدد من المسائل المتصلة بالآثار المترتبة على الصراع المسلح بالنسبة للنساء والأطفال. ونرحب بالإشارة إلى تدابير الحماية الخاصة، والأنشطة المتخذة في إطار منظومة الأمم المتحدة ومراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك إشراك مستشارين في المسائل الجنسانية في عمليات السلام وتوسيع نطاق دور المرأة في العمليات الميدانية للأمم المتحدة.

وقد لاحظ الأمين العام في تقريره للعام الماضي أن أيا من بعثات حفظ السلام أو تحقيق السلام لم تفوض بعد بإقفال منابع الإعلام الذي يبث الكراهية. ووفدي يعتبر اتخاذ إجراء بشأن الإعلام الذي يبث الكراهية مسألة مهمة. وقد أشير إلى هذه المسألة في المذكرة؛ وشأنها شأن كل الجوانب الواردة في المذكرة، فهي ليست علاجا يوصف لكل حالة. إن حرية الصحافة أساسية بالنسبة للديمقراطية، بالطبع، لكننا نعتقد أنه من الصواب تماما أن تشير المذكرة إلى هذه المسألة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر الشكر لوكيل الأمين العام أوشيما على العمل الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذا المضمار. وهذا موضوع بالغ الأهمية. ونعتقد أنه ينبغي أن يبقى على رأس جدول أعمال المجلس ونتطلع إلى التقرير التالي للأمين العام الذي سيصدر قرب نهاية العام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أيرلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام أوشيما على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

في الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، يمثل المدنيون الأبرياء نسبة متزايدة من الضحايا، وهو ما يثير قلقا واسع النطاق في المجتمع الدولي. وفي السنوات الأخيرة، عقد مجلس الأمن الكثير من المناقشات واعتمد عددا من القرارات والبيانات الرئاسية بشأن هذه المسألة. ويحدونا الأمل بأن مناقشتنا اليوم والمذكرة التي ستعتمد، ستيسر جهود المجتمع الدولي لحماية المدنيين أثناء الصراعات المسلحة.

إن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة مهمة متعددة الجوانب، قام فيها المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الإغاثة الإنسانية، بعمل الكثير. وجميع ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد شملت حماية المدنيين، بدرجات متفاوتة. ولكن المسؤولية الأساسية للحماية تقع أساسا على الحكومات المعنية وأطراف الصراع. ولابد للمجلس من أن يحث كل الأطراف المعنية على أن تبحث عن حلول من خلال الحوار والوسائل السلمية وأن تتقيد بشدة بالقانون الإنساني الدولي بغية تلافي التسبب في معاناة المدنيين.

وبالنسبة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، فإن منع نشوب الصراعات المسلحة وإيقافها في وقت مبكر هما أنجع وسيلة لحماية المدنيين. وقبل يومين، اعتمد المجلس القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) بشأن الحالة في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، والذي طالب فيه بالوقف الفوري لكافة أعمال العنف، وإيجاد تسوية سياسية من خلال المفاوضات. ونعتقد أن هذه خطوة هامة للمجلس وإن كانت قد تأخرت طويلا.

وإلى جانب الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ثمة صراعات مسلحة عديدة في أنحاء العالم مازالت تهدد أمن وسلامة المدنيين الأبرياء، وتهدد بذلك السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعلى المجلس أن يبذل المزيد من الجهد للتخفيف من آثار هذه الصراعات وإيجاد حلول لها بغية تهيئة الظروف المؤاتية لحماية المدنيين أثناء الصراعات المسلحة.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة): وأنا، بدوري، أود أن أشكر وكيل الأمين العام على تقريره اليوم وعلى الجهود التي بذلها مع موظفيه لإخراج هذه الوثيقة. وهي عمل جيد ومبتكر سيساعدنا في اتخاذ تدابير ملموسة بشأن هذه المسألة المهمة.

أود أيضا أن أُشاطر الآخرين في تقديم الشكر لكم، سيدي، ولوفدكم على جهودكم في العمل مع أعضاء المجلس والأمانة العامة للتوصل إلى اتفاق على الوثيقة. وأعتقد أن ذلك ممارسة جيدة وسابقة طيبة أرجو أن نتمكن من محاكاتها في المستقبل.

لقد اعتبرنا دائما أن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة تكمن في صميم عمل الأمم المتحدة وعمل هذا المجلس في التصدي للحروب والصراعات. ومن سوء الحظ أن القائمة الطويلة للأمثلة على هذه المشكلة الصعبة التي أوردها وكيل الأمين العام هذا الصباح قد تطول أكثر من ذلك. إنها مشكلة عاجلة وملحّة ولكنني أعتقد أن مناقشة اليوم والمذكرة تبيّنان أننا نحرز في الواقع بعض التقدم المؤسسي في التصدي لها. وأود أيضا أن أرحب بتأكيد السيد أوشيما على انتهاج سياسة عدم التسامح أبدا عندما يبدأ القائمون بالحماية بإيقاع المحميين فريسة لهم.

وأعتقد أن المذكرة خطوة مفيدة إلى الأمام لأنها توفّر الوضوح والتركيز والمواصفات للمناقشة التي نحن

بصددها حول أفضل الطرق لتنظيم أنفسنا لتوفير أكبر قدر ممكن لحماية المدنيين. وهي تحدد بكثير من الوضوح والمنهجية والفائدة الصكوك التي يمكن للمجتمع الدولي وهذا المجلس أن يطبقاها تبعا للظروف. وسرني أيضا أن أستمع إلى ملاحظات السيد أوشيما حول كيفية زيادة توسيع معرفة ووجود واستعمال هذه الصكوك من خلال الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة. ونؤيد بشكل كبير النية لمتابعة المذكرة وزيادة تنقيحها في المستقبل عندما تزداد خبرتنا باستعمال هذه الصكوك.

وقد استرعى انتباهي بشكل خاص عمود ''السوابق'' في المذكرة، الذي يبين كما نأمل أننا نفعِّل هذه الصكوك. ومن الجدير بالذكر أيضا أن غالبية الأمثلة الواردة في عمود ''السوابق'' موجودة في قرارات اتخذناها في غضون العامين الماضيين. وأرجو أن يوضح ذلك أننا في الواقع ندمج عملياتنا في المجلس بالنهج الأكثر نظرية في مواضيع مناقشاتنا.

إننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر. ونشاطر الآخرين في تشجيع قيام تنسيق وتكامل أفضل ضمن منظومة الأمم المتحدة وبين منظومة الأمم المتحدة والدول التي تشارك في مختلف نشاطات حفظ السلام أو غيرها من العمليات. وأود أن أعرب عن دعمي لفكرة أن ينظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام في تزويدنا بإحاطة إعلامية مشتركة عن هذه الجهود في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلادي.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): إن التطورات المأساوية والوضع الخطير في الشرق الأوسط وفي أفريقيا وأوروبا الشرقية، ضمن بلاد أخرى، يذكراننا مرة أخرى بالحاجة إلى أن يتخذ مجلس الأمن تدابير شاملة لتناول حماية المدنيين الأبرياء الذين هم دائما أول وأسهل الضحايا في الصراعات بين الدول وداخل الدول على حد سواء.

سيدي الرئيس، إنني أحيِّي قراركم بتضمين هذا البند في جدول أعمال مجلس الأمن. وأُعرب عن تقدير وفدي للجهود الجبارة التي بذلها وفدكم لإعداد المذكرة المعروضة علينا والتفاوض بشأنها. وإنني أُشيد كذلك بالجهود وبالأعمال الطيبة التي اضطلع بها الخبراء من أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة من خلال مشاوراتهم المشتركة. وأود أيضا أن أُشيد بالسيد أوشيما على إحاطته الإعلامية المفيدة التي تُسلط الضوء على التدابير الإيجابية التي اتُّخذت لحماية المدنيين الأبرياء في الصراعات المسلحة. ولا شك أن المذكرة توفِّر إطارا مهما لتوزيع المسؤوليات والتعهدات على كل طرف من أطراف الصراع إما مباشرة أو غير مباشرة. وبالتأكيد كما أشار السيد أوشيما، تشكل الوثيقة مثالا غير مسبوق للتنسيق والمشاورات المكثفة بين الأطراف المعنية. ويجب أن تُترجم قائمة المسؤوليات والتعهدات الآن إلى أعمال لكي يتسنى إحراز نتائج إيجابية، وأُشيد إشادة عالية بالاقتراح الذي حدده السيد أوشيما لعمل ذلك.

وأود أن أركز على أربعة أوجه ذات صلة بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. أولا، لا يمكن أن يوجد سلام وأمن حقيقيان في عالم لا يُضمن فيه الحد الأدنى من حماية المدنيين سواء في زمن السلام أو في زمن الحرب. ولذلك، يتوجب علينا بشكل قاطع إدانة الانتهاكات المستمرة لأبسط معايير القانون والسلوك الأخلاقي.

وثانيا، يجب أن تُلغى تماما ثقافةُ الإفلات من العقاب. وندعم تماما التوصيات الواردة في الجزء السادس من المذكرة في هذا الصدد. ونثني على جهود المجتمع الدولي في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي كما أعتقد تحتاج الآن إلى

خمس مصادقات فقط لدخولها حيز النفاذ والتي أرجو أن تتصدى لجميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وإنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا على التوالي أظهر بشكل واضح أهمية هاتين الآليتين على الصعيد الدولي. وهناك توافق متزايد في الآراء على أن السلام والمصالحة الدوليين لا يمكن تحقيقهما إلا بعد إقامة العدل. وجلسات المحكمة الجنائية الدولية ستؤدي، بشكل ما، دور المعالج وستشجع عملية المصالحة. ويجب ألا تعلو المصالح الوطنية على إرادة الامتثال لمعايير حقوق الإنسان الدولية.

وثالثا، يتحتم على كل الأطراف في أي صراع ضمان عدم اعتراض المساعدة الإنسانية في أي منطقة تتأثر بالصراع. وتقع المسؤولية ليس على عاتق الحكومة فحسب، بل أيضا على عاتق الأطراف المتنازعة. ولقد عبَّرت عدة تقارير بشأن حالات إنسانية في بلدان تُبتلى بالصراع المسلح عن قلقها العميق إزاء ندرة المساعدة الإنسانية للمدنيين الأبرياء. وينبغي أن يتعرض الأفراد الذين ينتهكون المعايير الإنسانية أو الإقليمية للمساءلة إما أمام القضاء المحلي أو أمام آليات إقليمية أو دولية.

وهناك نقطة أخرى تجدر ملاحظتها هنا وهي أنه عندما نتكلم عن حماية المدنيين ومد يد المساعدة الإنسانية لهم، يجب ألا ننتظر حتى تتدهور الحالة إلى صراع مسلح فهذا يفاقم الوضع حيث يبدأ الناس بفقدان إيمانهم بمبادئ حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية.

رابعا وأخير، يجدر بمجلس الأمن أن يحث الأطراف المعنية على إنشاء منطقة محميَّة عازلة كما نصت عليه اتفاقية جنيف الرابعة. وينبغي لكل الأطراف المتنازعة أن تعترف بهذه المنطقة من خلال عقد اتفاقية واضحة تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من الوكالات الإنسانية.

ونود أن نبرز هنا تقديرنا لمعرفة أن هناك ضمن المبادرات التي اتُّخذت أو يجري اتخاذها مبادرة إخراج المتحاربين من مخيمات اللاجئين والتي دخلت حيز النفاذ.

وأخيرا، أود أن أقول إن أزمة المصداقية إزاء جهود الأمم المتحدة في حماية المدنيين في الصراع المسلح لا تجعل السلام يراوغنا فحسب، بل تؤثر سلبا على جميع الأعمال التي تم الاضطلاع بها أو التي يُقترح أن تضطلع بها الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل أن تزيل هذه المذكرة والدليل التفصيلي أي شك أو خوف مرتقب، وأن يفسحا المجال لثقافة الثقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موريشيوس على كلماته الرقيقة الموجهة إلى بلادي.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أود أن أعبِّر عن تقدير وفدي للسيد كنزو أوشيما على المعلومات المفيدة الواردة في التقرير الذي قدمه للتو. وأود أيضا أن أهنئ الرئاسة النرويجية على تنظيم هذه المناقشة عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

بذلك، أثبت المجلس، مرة ثانية، رغبته في تولي مسؤولياته في مجال صون السلام والأمن الدوليين بقدر أكبر. وأود هنا أن أوضح الأهمية الخاصة التي يوليها وفدي لهذه المناقشة، ذلك أن بلدي، كما يعلم المجلس، ينتمي إلى منطقة فرعية ما زالت مسرحا لعدة صراعات تترتب عليها آثار مخيمة بالنسبة للمدنيين.

إن ما تتسم به الصراعات داخل الدول من طابع جديد قد أدى إلى ظهور شكل جديد من العنف للسكان المدنيون أهم ضحاياه. وهذه الحالة التي تعتبر إهانة لمسائل من بينها كرامة الإنسان، تنكر أي احترام للمبادئ الأولية للقانون الإنساني الدولي.

وفي إعلان الألفية، المعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تعهدت الدول الأعضاء في المنظمة بتوسيع نطاق حماية المدنيين في الحالات الملحة والمعقدة وتعزيز هذه الحماية. وقد أكد العديد من قرارات المجلس والبيانات الرئاسية خطورة الحالة وضرورة إيجاد حل لها.

ولذلك، يؤيد وفدي الخطوات الجارية من أجل تنفيذ التوصيات الـ ٥٤ المقدمة من الأمين العام فيما يتصل بحماية المدنيين. وكما يعلم المجلس، تغطي هذه التوصيات ثلاثة مجالات رئيسية هي: الاستراتيجية، والمذكرة، والتعاون الوثيق بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام.

ونحن نتابع باهتمام وضع المخطط التفصيلي ونرحب بالدعم المالي المقدم من حكومة النرويج. ونأمل أن يكون النتاج النهائي لهذا العمل متاحا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، كما أعلن السيد أوشيما في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

والمذكرة المعروضة على المجلس اليوم نتيجة عملية طويلة روعيت فيها أهم الأهداف، وتوفر لنا إرشادات بشأن القضايا المقرر دراستها وتتيح قائمة شاملة للمسائل المتصلة بحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. ونود أن نثني على الذين بادروا بهذه الوثيقة والذين ساهموا في وضعها، ونرى أن القائمة الشاملة تسعى إلى ضمان مراعاة المسائل المتصلة بحماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام. وعلى ذلك، نرى أنها أداة مرجعية للمجلس.

ونرحب بإنشاء فريق متعدد القطاعات مؤلف من ممثلي إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. مما سيسهل مراعاة المسائل المتصلة بحماية المدنيين لدى وضع تصور لعمليات حفظ السلام والتخطيط لها وتنفيذها.

ونرى أن الوثيقة الخاصة بالاستراتيجية التي يقوم بوضعها حاليا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تراعي جميع جوانب المسألة. كما يود وفدي تشجيع أنشطة التنسيق الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة، من جهة، وبين المنظومة والجهات الفاعلة الأخرى المشتركة في حماية المدنيين والدول الأعضاء من جهة أخرى، مع تأكيد أهمية هذه الأنشطة.

ختاما، يرى وفدي أن أفضل الطرق لحماية المدنيين في الوقت الحالي، تتمثل في منع نشوب الصراعات وإقرار برنامج فعال ومتسق لبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غينيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلى بلدي.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): تود بلغاريا أن تثني على النرويج، وعليكم، سيادة الرئيس، لإدراج هذا البند في جدول أعمال المجلس. فمناقشة اليوم هي حلقة في سلسلة الأنشطة والمبادرات الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة والمكرسة للمسألة البالغة الأهمية المتمثلة في حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. ولا شك في أن متابعة هذه المناقشة ستكون مفيدة للغاية.

وتعد المذكرة التي ستعتمد قريبا أداة بالغة الفائدة بالنسبة لعمل المجلس. وأتشاطر المشاعر التي أعرب عنها الأعضاء الآخرون حول هذا الموضوع. وأود أن أبرز بعض الجوانب من الوثيقة نعتبرها بالغة الأهمية ألا وهي، إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان؛ والأهمية المعلقة على الحماية الخاصة التي ستمنح للأطفال والنساء؛ وفصل السكان المدنيين عن العناصر العسكرية في مخيمات اللاجئين؛ وأخيرا، دور وسائط الإعلام.

أود أن أبرز بصورة خاصة الخيار المدرج في ولاية عمليات حفظ السلام بالنسبة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين القدامى. فمن الواضح أنه يلزم

تكييف التدابير المقررة للظروف المحددة في مناطق الأزمات. ويجب أن تمول بشكل ملائم، وأن تولى الاهتمام الواجب، في المقام الأول، لإعادة إدماج الأطفال الذين شاركوا في الصراعات، ومن الأمثلة المفيدة جدا في هذا الصدد، إعادة إدماج قدامى محاربي الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون. ويوضح لنا العمل اليومي للمجلس أهمية مسألة إعادة الإدماج هذه، التي تشاهد في أزمات منها ما يجري في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وأماكن أخرى.

وبالنسبة للمخطط التفصيلي، الذي ننتظره باهتمام، أود أن أضم صوتي إلى وفد سنغافورة في أمل أن يكون متسقا مع المذكرة، وأن يضع أيضا تدابير محددة لتنفيذ هذه الخطوات.

ختاما، أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد كيترو أوشيما على إحاطته، وعلى أعمال التنسيق الهامة التي يقوم بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والتي تجري داخل منظومة الأمم المتحدة. وأود أن أشكره بصورة خاصة على تقديم أمثلة هامة لنا، منها السودان، حيث تعتبر الحالة غير محتملة، حقيقة.

أود أيضا أن أوضح الأهمية التي توليها بلغاريا لتدريب العاملين في المجال الإنساني من أجل هذه البعثات. ويمكن إدراج ذلك في المذكرة التي ستستكمل مستقبلا. ونشعر بالارتياح أيضا لذكر الاستغلال الجنسي للأطفال، لا من أجل اهتمام وسائط الإعلام الكبير بهذه المسألة فحسب، بل لأنها مشكلة حقيقية أيضا. ونرحب بشدة بالفكرة المقدمة من المملكة المتحدة بشأن وضع مرونة لقواعد السلوك.

ختاما، أود أن أؤكد أهمية أن تواصل الأمم المتحدة تنسيق جهودها مع المنظمات غير الحكومية في المجال الذي نناقشه اليوم. فهذه المنظمات تقوم بدور بالغ الأهمية في حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. ويأمل وفدي إبراز هذا الدور في أنشطة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لبلدي.

السيد وهبة (سوريا) (تكلم بالعربية): يطيب لي قبل كل شيء أن أهنئكم على مبادرتكم الكريمة لاستئناف مناقشة مسألة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة التي تعتبر من أهم الموضوعات التي تقلق العالم، كما ذكر السفير لفيت في مستهل بيانه والإحصاءات الخطيرة التي قدمها، خاصةً وأن هذه المسألة تتعلق بصلب القانون الإنساني الدولي في النزاعات المسلحة. وأقدّر بهذا الصدد حالياً المذكرة التي أرفقتموها بمشروع البيان الرئاسي، والتي تشكل خريطة موجِّهة لعملنا المستقبلي بهذا المجال. كما أنضم إلى من سبقني بتقديم الشكر الجزيل للسيد أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على الإحاطة التي قدمها لنا صباح اليوم، والتي تبرهن مرة أخرى على تمتعه بالروح الإنسانية العالية في التنسيق وعقد اجتماعات مائدة مستديرة حول هذا الموضوع، وسبق لي الشرف في العام الماضي أن كنت بمعيّته في بحث الموضوع الإنساني في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن ما يميز مناقشة هذا الموضوع أنه يجيء استكمالاً لمناقشات سابقة، بعد أن قرر مجلس الأمن إيلاء أهمية كبيرة لمسألة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة كإنذار مبكر للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، خاصة وأن الحروب قد أودت بحياة أكثر من خمسة ملايين شخص في العقد الأخير، أي أن المدنيين، كما ذكر السفير لفيت، أصبح المدنيون يشكلون ٩٥ في المائة من ضحايا الصراعات المسلحة.

لقد قدم الأمين العام مشكوراً عدداً من التقارير تهدف إلى تقصي محنة ضحايا الصراعات والانتهاكات

الجسيمة لحقوق الإنسان. وتقع على المجلس مسؤولية خاصة في تشجيع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها، لحماية المدنيين وإيجاد السبل لتحسين التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كل حسب اختصاصه والاختصاصات المنوطة به في هذا المجال، بالإضافة إلى التنسيق بين مختلف الوكالات والجهات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة لضمان الفاعلية المطلوبة في إطار منهجية شاملة ومتكاملة.

رغم مرور أكثر من نصف قرن على اعتماد اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب، والخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وبالرغم من أن الأغلبية الكبيرة أصبحت أطرافاً في اتفاقيات جنيف، فإنه لا تزال توجد فجوة واسعة بين الأحكام الواردة فيها وبين تنفيذها أثناء الصراعات المسلحة. وهذا يستدعي من المجتمع الدولي الإسراع والجدية في تطبيق الصكوك الدولية لتأمين الحماية المدنية والقانونية بموجب القانون الإنساني الدولي.

لقد استمعنا بكل إصغاء واهتمام إلى البيانات التي ألقيت في هذه الجلسة وعبرت بشكل أساسي عن رغبة المجتمع الدولي في حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والتمسك بالقانون الإنساني الدولي. ولقد كانت هذه الكلمات عبارة عن صرخات مؤثرة لوضع حد للجنون الذي لفّ عالمنا خلال السنوات والأشهر القليلة الماضية، حيث قتل في العديد من هذه الصراعات، ولا سيما في أفريقيا ووسط أوروبا والشرق الأوسط وأفغانستان، الملايين من المدنيين والأبرياء، دون أي مبرر، ووسط ذهول دولي كامل. إلا أننا نلاحظ جميعاً أن كلماتنا وصرخاتنا لم تخرج في العديد من الحالات خارج أبواب هذه القاعة، ناهيك عن عدم وقوفها في غالب الأحيان حائلاً أمام العديد من ارتكاب المجازر التي تحدث أمام سمع وبصر الجميع. وهذا لا يعني على الإطلاق توجيه أي اتهام أو إصبع الاتهام إلى أي كان. إلا أنها محاولة لتحفيز جهدنا الجماعي من أجل الدخول في جوهر المشكلة ومعالجتها. إن الجهد الذي يحول دون مقتل مدني واحد في صراع عسكري ستكون له آثاره الإيجابية التي تعادل الآلاف من الكلمات والبيانات والقرارات.

ولنكن أكثر صراحة ونطرح عدة أسئلة تلقي الضوء على هذه المسألة كمثال عملي لما يحدث في هذا المجال في الشرق الأوسط مثلاً. ألا ترون معي جميعاً خطورة ما يحدث في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة، والأراضي العربية بكاملها، حيث يعاني الشعب الفلسطيني أقصى المعاناة، كما ذكر السيد أوشيما في مستهل بيانه؟ ألم تقتل قوات الاحتلال الإسرائيلي ما يزيد عن الألف مدني فلسطيني خلال الأشهر القليلة الماضية فقط؟ ما الذي قمنا به في مجلس الأمن لوقف تقدم الدبابات الإسرائيلية في مخيمات الفلسطينيين، وقيامها بطحن عظام العشرات من أبناء الشعب الفلسطيني تحت جنازيرها؟ وحتى في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن بالأمس، أعطى رئيس وزراء إسرائيل الأمر للدبابات بإعادة احتلال رام الله، التي يقيم فيها الرئيس عرفات. ألم تقم القوات الإسرائيلية بالتمثيل بجثث القتلى وتقطيع أشلائهم، وإلقائها في الطرقات والأزقة؟ ألم تمنع سيارات الإسعاف والهلال والصليب الأحمر من نقل المواطنين الجرحى والسيدات الحوامل اللاتي توفي العديد منهن على الحواجز التي أقامها الجيش الإسرائيلي، أو السيدات اللواتي ولد أطفالهن على تلك الحواجز؟ هل هؤلاء بشر أم لا؟ وهل يقف القانون الإنساني الدولي بحدوده عندما يصل الأمر إلى ما يتعلق بحياة المواطنين الفلسطينيين والعرب الذين يدافعون فوق أرضهم عن حريتهم وحقهم في العيش والحياة الكريمة؟ إن المدنيين الفلسطينيين يُقتلون دون مبرر في هذه اللحظات التي يناقش فيها مجلسنا مسألة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. فلماذا لا يوجه هذا المجلس الموقر رسالة مباشرة إلى

قوة الاحتلال يقول فيها لإسرائيل: ''كفاكم قتلاً وتدميراً، أوقفوا هذه المجزرة وانسحبوا من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة''؟

إن الجمهورية العربية السورية تدعم أهمية ضمان إمكانية الوصول إلى السكان المدنيين المحتاجين للمعونة بصورة آمنة وبلا عوائق. ولكن هذا يستدعي منا التأكيد على ضرورة توفر النزاهة والحياد في المنظمات والأجهزة التي تقوم بتقديم المساعدة الإنسانية. وبهذا الصدد نتوجه بتحية خاصة إلى منظمة الصليب الأحمر، وإلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ''الأونروا'' التي تقوم بأقصى جهودها في هذا المجال. يجب التمسك بالميثاق والصكوك الدولية وقرار الجمعية العامة رقم ١٨٢/٤٦، وبما يتفق مع احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وقوانينها الوطنية، وألا يُستخدم ذلك لأغراض سياسية.

وتؤيد سوريا أيضاً محاكمة مرتكبي جريمة نقل السكان من أراضيهم المحتلة بصورة قسرية واستبدالهم بآخرين. الأمر الذي يشكل خرقا فاضحا لاتفاقيات جنيف. وتعلق الشعوب ولا سيما المدنيين الذين يعانون ويلات الحروب والصراعات المسلحة، بما في ذلك الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي، أهمية كبرى على مواصلة مداولاتنا في هذا المجال وعزمنا على تنفيذ الاتفاقيات والتوصيات والصكوك الدولية بغية حمايتهم وتوفير مستلزمات الحياة الكريمة لهم حتى يتم إيجاد حل لمعاناتهم. إلا أن الأهم من ذلك هو توفر الإرادة السياسية المخلصة والجادة لتأمين احترام هذه الصكوك والمواثيق والقرارات الدولية، ولا سيما احترام مبادئ القانون الإنساني الدولي، بما فيه اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية المدنيين تحت الاحتلال. وهناك ضرورة وأهمية كبرى للتأكيد عليها في قرارات مجلس الأمن الخاصة بالصراعات في مختلف مناطق العالم. وكيف يمكن لهذا المجلس أن لا يؤكد على تطبيق وضرورة تنفيذ اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية المدنيين؟

المذكرة المرفقة بمشروع البيان الرئاسي تتضمن الإشارة إلى ٣٠ قرارا وستة بيانات رئاسية حول الحماية وصون السلم والأمن الدوليين وحماية النساء والأطفال وغيرهم في الصراعات المسلحة. لكن أين هو التطبيق العملي لهذه القرارات وهذه البيانات الرئاسية؟ وهذا ما دفعني إلى القول إن ما نعطيه صرخة تبقى داخل هذه القاعة.

وفي الختام، اسمحوا لي يا سعادة الرئيس أن أشيد بجهود الحكومتين النرويجية والكندية على جهودهما المبذولة لتعزيز الرأي العام باتجاه أهمية حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. كما أشيد بكم شخصيا وبعثتكم الموقرة وببعدكم الإنساني في الإعداد والتحضير الجيد لبحث هذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على كلماته الرقيقة الموجهة إلي وإلى وفدي وبلدي.

السيد أغيلار سبنسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): ترحب المكسيك بحقيقة أن عمل مجلس الأمن يتضمن مناقشة بشأن المسألة الجوهرية المتصلة بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ونعرب عن سرورنا لأن هذه القضية تتسم بالأولوية وبالأهمية الجوهرية في أعمال المجلس. ولا بد من أن تمثل حياة جميع الناس وكرامة جميع الأفراد الهدف الأسمى للعمل الدولي الرامي إلى الوقاية من الصراعات وحلها. لهذا يرى بلدي أن من الضروري إعادة تقييم الطريقة التي ننظر فيها إلى الضحايا، ونولي هذه القضية الأهمية الواجبة بصدد تصدينا للصراعات.

وينبغي أن يتمثل التركيز الرئيسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والخطوات التي لا بد من اتخاذها للوقاية من الصراعات على حماية المدنيين الأبرياء. ومن المحتم

أن يُشكل هذا التركيز في الواقع، وفقا لخبرة الأمم المتحدة، أحد الأسس الجوهرية لإنشاء عمليات حفظ السلام.

ولذلك تسلم المكسيك بالجهود التي بذلها الأمين العام بصدد إعداد وتقديم المذكرة - الوثيقة التي تم إعدادها بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، يسلم بلدي بالأعمال الخاصة التي قامت بها النرويج لتعزيز إعداد تلك الوثيقة، وإيلاء الأولوية لهذه المسألة وتحديد أهميتها فيما يتصل بأنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يستمر هذا العمل، وألا يصبح مجرد جهد معزول.

وتؤيد المكسيك إقامة المزيد من الاتصالات والمبادلات بين الهيئات الرئيسية في المنظمة، وبخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومن شأن المذكرة أن تعزز الرابطة بين هذين الجهازين، وتخولهما مسؤولية العمل معا بشأن هذه القضية. وفضلا عن ذلك، ستساعد الوثيقة في جعل عمل مجلس الأمن يتسم بالمزيد من الصراحة والشفافية. وبذلك ستكون أداة مفيدة للمشاورات، كما أن من شأنها أن تيسر مراقبة نتائج أعمال المجلس بقضايا مثل آثار الصراعات على معظم الضعفاء من بني البشر الذين يقعون فريسة للعنف، بطبيعة الحال، هم في أغلب الأحيان من النساء والأطفال.

إن هذه المذكرة ستطبق على أساس كل حالة على حدة، بدلا من إعداد وصفة لكل الحالات. ويتعين علينا أن نأخذ في الحسبان الظروف المحددة لكل صراع. وفي هذا السياق، وأن نلتزم بتنقيح واستكمال المذكرة في ضوء كل الخبرات المكتسبة.

استجابة لتوصيتكم يا سيادة الرئيس بعقد هذه الجلسة، وأنه ينبغي لنا أن نجري مناقشة تأثيرية بصورة متبادلة ونثير قضايا بغية أن ننظر معا في الإجراء الذي يتعين أن نتخذه، أود أن أؤكد على ضرورة وضع أطر زمنية محددة وآليات معينة لاستكمال المذكرة لكي تصبح صكا يتصف في الحقيقة بأنه أداة حية في حالة تغيير مستمر. ولهذا يصبح من الملائم تحديد إطار زمني محدد ينبغي تنفيذ هذه العملية فيه.

وأود أن أثير مسألة كيفية دمج هذه العملية في عمل المنظمة والهيئات الأخرى التي يمكن أن تقوم بدور هام في حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

فعلى سبيل المثال، كيف يمكن ربط هذا الجهد بالعمل المعيّن الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ويضطلع به المفوض السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح؟ وعندما يتم إحراز تقدّم بشأن المفكرة - ونحن مسرورون بالعمل الذي يضطلع به بشأنها - فإننا نهتم بمعرفة حالة التقدّم المحرز في المجالين الآخرين اللذين تعمل فيهما الأمانة العامة وهما: الدليل التفصيلي وتحسين التعاون بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام، وكذلك التعاون الذي تبديه الهيئات الأخرى في المنظومة.

وأودّ أن أبرز مسألة وضع مدونة لقواعد السلوك لجميع موظفي الأمم المتّحدة الذين يعملون في مجال تقديم الرعاية لضحايا الصراع المسلّح. وقد أعرب وفدي في العديد من المناسبات، هنا وفي المنتديات الأخرى على السواء، عن وجهات نظره بخصوص الحاجة الملحة إلى وضع مدونة لقواعد السلوك لجميع موظفي الأمم المتّحدة، ولجميع الآخرين الذين يعملون تحت علم الأمم المتّحدة، كما ذكر وفد المملكة المتّحدة هنا. هذه مسألة تزداد أهميتها بالنسبة للمنظمة يوميا. وأدت التقارير الأخيرة عن الانتهاكات الخطيرة التي يحتمل أن يكون قد ارتكبها موظفون مرتبطون بالأمم المتّحدة يقومون بعمل إنساني في غرب أفريقيا

إلى لفت انتباه أعضاء المنظمة إلى ضرورة وضع مثل هذه المدونة لقواعد السلوك بأسرع ما يمكن. ولدينا تحت تصرّفنا بالفعل كخلفية لهذه المسألة، ١٠ من قواعد السلوك الشخصي التي يلتزم بها ذوو الخوذ الزرق. إلا أن هذا الجهد يجب أن يتجاوز ذلك. ويود وفدي أن يشارك بشكل نشيط في الترويج لهذه المهمّة.

وقبل أن أختتم كلامي، أودّ أن أشير إلى وجود السيدة ماري كلير أكوستا أوركيدي، وكيلة وزارة الخارجية لحقوق الإنسان في الوفد المكسيكي ، التي تشارك في هذه الجلسة بسبب الاهتمام الذي يوليه بلدي لموضوع حقوق الإنسان عموما، وفي هذه الحالة، لحقوق الإنسان للمدنيين في الصراع المسلّح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المكسيك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي أولا، أن أشكر السّيد كيترو أوشيما على الإحاطة الإعلامية المفصّلة التي قدمها لنا اليوم بشأن مسألة حماية المدنيين في الصراعات المسلّحة.

إن مشكلة حماية المدنيين في الصراعات المسلّحة لا تزال من أكثر قضايا زماننا إلحاحا. ومن الطبيعي من وجهة نظرنا، أن يولي مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين، اهتمامه المستمر لهذه المسألة. وقد أرسى قرارا مجلس الأمن ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) الأساس الراسخ لعمل المجلس في هذا المجال. ونحن ممتنون للأمين العام على تقاريره عن حماية المدنيين، التي تلخّص للمجلس المجالات التي يتعين أن يبذل فيها المزيد من الجهود لحماية المدنيين. ونحن ممتنون أيضا للأمانة العامة على مساهمتها في إعداد المفكرة.

إن موقف روسيا من هذه المسألة يستند إلى الحاجة إلى ردّ دولي فعّال وكاف على أيّ أزمة، بما في ذلك الأزمات الإنسانية. وقد قام المجتمع الدولي بوضع قاعدة قانونية ممتازة لنيل الهدف النبيل المتمثل في حماية حياة وصحة الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الصراع المسلّح. وإننا نستذكر بصورة أساسية اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها. ومن سوء الحظ، أنه لا بد من الإشارة إلى وجود فجوة كبيرة بين القانون المكتوب والتطبيق العملي لهذه المعايير الحيوية.

وتعرف روسيا من التجربة المرّة ما تمثله الحرب وما تسبب به من معاناة للناس. فالعديد من ضحايا الصراعات المسلّحة هم من النساء والأطفال والمسنين. ويموت ممثلو بعثات الأمم المتّحدة السياسية والإنسانية والمنظمات غير الحكومية بفعل نيران هذه الصراعات. وإننا نؤيد تعزيز التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن ولجنة الصليب الأحمر الدولية والهيئات الأخرى، التي تتصدى في إطار تقسيم العمل الذي ظهر، لمجموعة متنوعة من التحديات في المجال الإنساني.

وبالطبع، فإن المسؤولية الأساسية عن إنقاذ المدنيين من وطأة الصراع، تقع في كلّ الظروف، على الأطراف في أي صراع مسلّح. ونرى أن المفكرة التي أعدها خبراؤنا تمثل خطوة عملية في مجال حماية المدنيين. ونأمل أن تقدم مساعدة ثمينة إلى مجلس الأمن في الامتثال لولايته في مجال حفظ السلام.

وختاما، اسمحوا لي أن أشكركم ووفدكم، السيد الرئيس، على أخذ المبادرة بعقد هذه الجلسة، وعلى المساهمة العظيمة التي قدمتموها في إعداد المفكرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

السيدة ماهوفي سام (الكاميرون) (تكلمت بالفرنسية): وأنا أيضا أودّ أن أشكر السّيد كيترو أوشيما على الإحاطة الإعلامية المفيدة جدا التي قدمها، والتي كانت زاخرة بالمعلومات وزودتنا بفهم أفضل للتطوّرات المتعلقة بالمسائل التي تثار يوميا في العمل الذي يضطلع به لتخفيف معاناة المدنيين المحصورين في الصراعات. وأود أيضا أن أرحب بالمفكرة المتعلقة بهذه المسألة وقد تمت صياغتها بتنسيق من وفد النرويج ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

إن المعاناة الإنسانية التي يسببها الصراع المسلّح تذكّرنا بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات قوية ومنسّقة من جانب الحكومات، ومجلس الأمن وجميع الأطراف الأخرى القادرة على تقديم مساهمة حقيقية في تنفيذ جميع التوصيات الواردة في التقريرين الأول والثاني للأمين العام عن حماية المدنيين في الصراعات المسلّحة (S/1999/957 و S/2001/33)، حتى يتسنى تحسين الحماية التي توفر لهم.

ولقد تغيّرت أنواع الصراعات الآن لكي تشمل العنف الطائفي، والتطهير العرقي، والإرهاب، والحروب الخاصّة التي تمولها التجارة الدولية في النفط والماس. وهذه الصراعات هي صراعات داخلية أساسا تتسم بانتشار المجموعات المسلّحة. وفي مواجهة التغير في الحالة، أصبح من الضروري وجود آليات واستراتيجيات جديدة. ونحن بحاجة لاستحداث ثقافة للحماية، تعتمد على قدرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على مواجهة التحديات التي تنطوي عليها هذه الحالة الجديدة.

وأود أن أدلي بالتعليقات التالية.

فيما يتعلق بالعدالة الجزائية، نرى أن أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب في مجال القانون الإنساني أو انتهاك حقوق الإنسان يكون فيه ضحايا الصراع من المدنيين ينبغي مكافحته بشكل فعَّال.

وإننا نرحب في هذا الصدد، بالتقدم الذي أحرز في العام الماضي فيما يتعلق بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن بتشكيل مجموعة من القضاة المخصصين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وزيادة عدد القضاة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وإنشاء محكمة جنائية خاصة مستقلة لسيراليون.

وبالانتقال إلى إمكانية الوصول إلى المدنيين في حالات الصراع، لا شيء يمكن أن يكون له تأثير حقيقي على المدنيين في الصراعات يعادل تأثير المساعدة الإنسانية الرامية إلى تلبية احتياجاتهم الماسة والأساسية المباشرة. ونرحب في هذا الصدد بمبادرة الأمين العام التي شرحها في الفقرة ٢٦ من تقريره S/2001/331، التي تتعلق بإعداد دليل عن معايير لاشتراك المنظمات الإنسانية التي تُنشأ في العمل معا أو فض اشتراكها في العمل معا. وإننا نشجع المجلس على مواصلة الحوار البنَّاء مع الأطراف في الصراع وعلى استخدام بعثات تقصي الحقائق في مناطق الصراع.

وما برح فصل المدنيين عن العناصر المسلحة، يمثل مشكلة حساسة، في رأي بلدنا، ينبغي حلها بإصرار بسبب المشاكل المتعددة التي يتسبب فيها تغلغل العناصر المسلحة في مخيمات وأماكن تجمع اللاجئين والمشردين. ويصل هذا التغلغل أحيانا إلى حد زعزعة استقرار بعض البلدان والمناطق، بالإضافة إلى الأخطار الكثيرة التي يشكلها على حياة المدنيين وموظفي الشؤون الإنسانية. وما فتئت التدابير الموصوفة في الفقرتين ٣٥ و ٣٦ من تقرير الأمين العام S/2001/133، وخاصة اتفاق حزيران/يونيه ٢٠٠٠ المبرم بين إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، تتسم بالأهمية وينبغي أن يواصل المجلس إيلاءها كل الاهتمام.

وفيما يتعلق بوسائط الإعلام، فإننا جميعا ندرك أهمية هذا القطاع في حالات الصراع. وهو مجال أتاح المجلس في قراره ١٢٩٦ (٢٠٠٠) فرصة العمل لمكافحة أولئك الذين يحرضون على الحقد والجريمة والإبادة الجماعية. ويؤيد بلدي إيجاد آلية لرصد وسائط الإعلام المحلية.

وفيما يتعلق بالجهات الفاعلة التي توفر الحماية للمدنيين، ينبغي إيلاء الاهتمام للدور التكميلي الذي تقوم به عناصر معنية في الأوساط الدولية، مثل المنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والعناصر الفاعلة في القطاع الخاص، والنساء والشباب، ويتعين الحفاظ على ما وفرته الأمم المتحدة لها من قوة الدفع والتنسيق.

وختاما، تشجع الكاميرون المجلس على الإبقاء على قوة الدفع التي اكتسبها بالفعل للنهوض بحماية المدنيين وتلبية الاحتياجات الإنسانية للجماعات الضعيفة مثل النساء والأطفال. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشاركة النساء في تصميم الاستراتيجيات الخاصة بالحماية وكذلك في التفاوض حول إبرام اتفاقات السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الكاميرون على العبارات الرقيقة الموجهة إلى وفدي. أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للنرويج. وسأتوخى الإيجاز.

إن حماية المدنيين هي من صميم عمل مجلس الأمن على تحقيق السلم والأمن. ولذلك تعلق النرويج أهمية كبيرة على هذا الموضوع المدرج في جدول أعمال المجلس.

وشأني شأن من سبقوني من المتكلمين، أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد أوشيما على إحاطته الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات. ونود أن نشكره بصفة خاصة على الأمثلة الهامة الكثيرة التي زودنا بها بشأن حالات محددة وأزمات قائمة حيث تشكل حماية المدنيين شاغلا له أهميته البالغة. وهذه الشواغل لا يمكننا التغاضي عنها ويجب علينا ألا نفعل ذلك. فالمسؤولون عن تعريض حماية المدنيين للخطر يجب أن يتخذوا إجراءات فورية لعدم تكرار ما حدث.

وتبين الأمثلة التي ذكرها في إحاطته الإعلامية بوضوح أهمية المذكرة المتعلقة بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة التي نحن في سبيلنا لاعتمادها. وتود النرويج أن تشكر السيد أوشيما وزملاءه في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومؤسسات الأمم المتحدة الكثيرة الأخرى المشاركة، على تعاونهم البنَّاء للغاية في إعداد المذكرة وعلى المستوى الرفيع لإسهاماتهم. ونرحب باستعداد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لمواصلة العمل بشكل وثيق مع المجلس بنفس الروح. وأود أن أشكر أيضا جميع الوفود الأخرى على تعاونها في إعداد مشروع البيان الذي سنعتمده في وقت لاحق.

وتجدر ملاحظة السوابق الكثيرة لمعالجة الشواغل المتعلقة بحماية المدنيين المتمثلة فيما يقرب من ٤٠ إشارة إلى قرارات مجلس الأمن وبيانات رئاسية للمجلس ترد في المذكرة. ويبرهن ذلك على أهمية الموضوع وعلى التزام المجلس بالتصدي لهذه الشواغل في آن معا. ولكن الحالات التي ذكرت تبين بوضوح أن علينا أن نعمل بصورة أفضل. وفي حين أننا نعتقد أن المذكرة هي أداة قوية وعملية، إلا أن المهمة لم تُنجز بعد. وإننا نعيد التأكيد على استعداد النرويج لمواصلة العمل عن كثب مع الأمانة العامة وسائر أعضاء المجلس لإحراز المزيد من التقدم فيما يتعلق بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

ويحدونا الأمل في أن تكون المذكرة بمثابة مجموعة أدوات عملية من شأنها أن تمكِّن المجلس في المستقبل من زيادة فعاليته في معالجة هذه الشواغل المتعلقة بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة في نفس الوقت الذي يعالج فيه

الصراعات المدرجة في جدول أعماله. ولكن هذه الأداة، شأنها شأن أي أداة أخرى، ستكون مفيدة إذا استُخدمت في حل مشكلات محددة. وأشجعكم جميعا على الاستفادة من مجموعة الأدوات الجديدة هذه على نحو نشط ومتكرر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس. وأعطي الكلمة الآن للسيد أوشيما كي يرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد أوشيما (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن امتناني للعبارات الرقيقة التي قيلت عن العمل الذي يضطلع به مكتبي وزملائي في شتى الوكالات الإنسانية، ومن يشاركونهم. ويسعدني للغاية أن المذكرة قد استُقبلت على نحو بنَّاء جدا وإنني أتطلع على العمل عن كثب مع أعضاء المجلس بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك تحديث وتنقيح المذكرة عند الاقتضاء، وإبقاء المجلس على علم بالتطورات الجديدة التي قد تتطلب مشاركته.

وإنني ممتن أيضا للتقدير العام الذي أبداه المجلس إزاء التعاون الأوثق بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام في المستقبل. وقد لاحظت في هذا الصدد بضع نقاط أريد أن أتطرق إليها بإيجاز. وتتعلق إحداها باقتراح ممثلَي المملكة المتحدة والولايات المتحدة دعوة مكتب منسق الشؤون الإنسانية إلى الانضمام إلى إدارة عمليات حفظ السلام في تقديم الإحاطات الإعلامية في الأمور المتعلقة بالحماية في سياق مداولاتها حول ولايات حفظ السلام. وأود أن أشكر هذين الوفدين على هذا الاقتراح.

ولقد أثرت هذا الاحتمال بالفعل مع زملائي من إدارة عمليات حفظ السلام، وأود كثيرا أن تسنح لي الفرصة لفعل ذلك في المستقبل، حسبما تقتضي الحاجة.

وثمة أمر آخر طُرح له علاقة في هذا الأمر. إذ تقدم ممثل سنغافورة باقتراح لكي نرى ما إذا كان من المفيد إجراء استعراض لجميع عمليات حفظ السلام على ضوء المذكرة. وأعتقد أن هذا اقتراح مفيد جدا، وأود أن أشكر ممثل سنغافورة على إثارة هذه النقطة. وأود أن أناقش هذا الأمر أيضا مع وكيل الأمين العام غينو، بروح التفاهم الذي توصلنا إليها حول توثيق التعاون بين الهيئتين.

واسمحوا لي أن أرد بإيجاز على بعض الأسئلة المثارة. أولا، فيما يتعلق بالمزاعم المتعلقة بغرب أفريقيا، فكما نوهت في إحاطتي الإعلامية، ما كنا نفعله حتى الآن هو الإتباع الدقيق للمبادئ التوجيهية التي قدمها الأمين العام بنفسه. فلقد أصدر توجيهاته بالتحقيق في هذه المزاعم في أشمل شكل وأسرع وقت ممكن، وشرع بالفعل مكتب المراقبة الداخلية في إجراء تحقيقاته. وكما أشرت من قبل، سوف تُنشر نتائج التحقيق في تقرير يرفع إلى الأمين العام لضمان وجود شفافية في إجراء هذه التحقيقات. وكما أشار الأمين العام أيضا، سيتم ذلك على وجه السرعة.

ويوجد جانب آخر لهذه المشكلة، وهو البحث في تدابير علاجية ووقائية بغية منع حدوث المشكلة أو خفض احتمالات حدوثها إلى الحد الأدنى. ولتحقيق ذلك طلبت، بوصفي منسق الإغاثة الطارئة، وبوصفي رئيسا للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، إنشاء فرقة عمل تقدم توصيات سياسية محددة وتدابير وقائية أو إصلاحية مرغوب فيها لمعالجة مسألة ضعف الأطفال والنساء. ونأمل أن تخرج فرقة العمل بتوصياتها بحلول أوائل نيسان/أبريل. وسوف تشمل تلك التوصيات تدابير تتخذها كل منظمة داخليا.

وسوف أطلب أيضا من فرقة العمل، ضمن اللجنة الدائمة المشتركة، وضع مدونة سلوك لجميع المهنيين العاملين في الأنشطة الإنسانية. ونأمل أن نتمكن من الخروج بنوع

من مدونات السلوك الموحدة تنطبق على جميع المهنيين العاملين في أنشطة إنسانية، سواء كانوا داخل الأمم المتحدة أو خارجها - ونأمل أن تضم أيضا المنظمات غير الحكومية في هذا المضمار. وحسب فهمي، فإن إدارة عمليات حفظ السلام تعمل بالفعل على هذه المسألة لعمليات حفظ السلام، وسوف ننسق ونتعاون بالطبع على نحو وثيق مع تلك الإدارة حول وضع التدابير التي يلزم تنفيذها لمعالجة هذه المشكلة.

وطُرح سؤال عما إذا كان من الضروري البحث في هذه القضية بوصفها قضية غير مقصورة على غرب أفريقيا وحدها ولكن يمكن توسيع نطاقها إلى ابعد من ذلك. ولا تخص سياسة عدم التسامح المطلق التي أرساها الأمين العام طبعا المزاعم في غرب أفريقيا وحدها، بل تنطبق على هذه القضية في كل مكان في العالم. وعلى ضوء ذلك، اتفق أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة على الحاجة إلى تقييم الأسباب الأساسية، في مرحلة لاحقة، بما في ذلك الفقر وسوء استخدام عمال الإغاثة للسلطة والنفوذ في غرب أفريقيا وأماكن أخرى. ومن الطبيعي أننا قلقون إزاء الآثار الأوسع نطاقا المترتبة على هذه المشكلة.

وفي إيجاز شديد، أود أن أجيب على السؤال الذي وجهه ممثل كولومبيا حول القضايا المتعلقة بإمكانية الوصول - خاصةً في إطار صياغة مبادئ توجيهية أو أدلة. إننا نقوم في الحقيقة بعمل نأمل أن يمكننا من وضع بعض المبادئ التوجيهية المعقولة أو من وضع دليل يتم استخدامه في مفاوضاتنا لنيل إمكانية الوصول في إيصال المساعدة الإنسانية. ولتحقيق ذلك، تم بالفعل الشروع في عملية مشتركة بين الوكالات لوضع مبادئ توجيهية تقوم على أساس افضل الممارسات لموظفي الأمم المتحدة الميدانيين العاملين في الأنشطة الإنسانية. وستوفر المبادئ التوجيهية خطوات عملية لتحديد التوقيت والكيفية والأساس للتعاطي مع الجماعات المسلحة أو التراجع عن التعامل معها.

ولقد أنهى موظفو الوكالة المعنيون للتو اجتماعا لمدة يوم واحد في جنيف للتوسع في المخطط المشروح، ومن المنتظر أن يستمعوا إلى المزيد من الخبراء من لجنة الصليب الأحمر الدولية ومن مجامع الفكر، وسوف يواصلون جهودهم للتوصل إلى بعض المبادئ التوجيهية.

وفيما يتعلق باحترام القانون الإنساني الدولي، أشاطر ممثل سوريا، الذي سعدت كثيرا بالعمل معه في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شواغله بشأن وجوب التقيد باتفاقية جنيف وبمعايير أخرى لقانون حقوق الإنسان الدولية تقيدا أكثر صرامة. وأود الإشادة، في هذا الصدد، بالجهود المضنية التي بذلتها على وجه الخصوص لجنة الصليب الأحمر الدولية في الخمسين سنة الماضية للحث على التقيد بالقانون الإنساني الدولي. وأعتقد أنها نجحت في حالات عديدة في تحقيق الامتثال. ويحدوني الأمل في أن يستمر المجلس، حيثما اقتضت الضرورة، في تصعيد جهوده الرامية إلى تعزيز الامتثال لمعايير القانون الإنساني الدولي المعترف بها في أرجاء العالم.

وأود أن أتكلم قليلا عن وضع الدليل التفصيلي، كما أشرت إلى ذلك بإيجاز، كجزء من جهدنا الرامي إلى أخذ المذكرة من قاعة مجلس الأمن في نيويورك إلى أماكن أوسع كجزء من ممارساتنا التدريبية. ونعتزم عقد حلقات دراسية ودورات تدريبية بشأن مسائل حماية المدنيين، بما في ذلك التطبيق العملي للمذكرة، لموظفينا في الميدان، والمسؤولين الحكوميين، والمؤسسات الأكاديمية وممارسي المهن وغيرهم. ونعتزم القيام بذلك في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا وأماكن أخرى في الأشهر المقبلة. وسنحاول في

عملنا زيادة إدماج مسائل حماية المدنيين في الأنشطة الرئيسية لصنع السلام ووضع السياسات.

وأعرب عن أسفي إن لم أكن قد أجبت على كل الأسئلة وطلبات التوضيح التي قدمت، ولكني أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.